http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1632) السنة السابعة -الاثنين (19) تشرين الاول 2009

القضاء بانتظار تسلّم محمد الدايني لبدء الإجراءات القانونية

الهروب الغامض من بغداد والاعتقال في كوالالمبور

مجلس النواب

بغداد / ايناس طارق

الساعة العاشرة صباح يوم ٢٥ شباط ٢٠٠٩ انطلقت طائرة الملكية الاردنية، المتعاقدة مع شركة الخطوط الجوية العراقية،متوجهة الى عمان وهي تقل مجموعة كبيرة من المسافرين فضلا عن اربعة من النواب العراقيين من بينهم النائبة ميسون الدملوجي من (القائمة العراقية) التي لم تكن تعلم بموعد مغادرة بقية الاعضاء الاخرين من زملائها معها. وحسب ما ادلت به النائبة لـ(المدى) فأن توافق سفر النواب مع بعضهم يحدث دائما بسبب اقامة غالبية الاعضاء في الأردن وهم: احمد راضي عن قائمة الحوار الوطني ، علي الصجري عن القائمة المستقلة، اسعد العيساوي عن قائمة التوافق اضافة الى النائب محمد الدايني المتهم بتفجير مبنى ملحق بالبرلمان(الكافتيريا)، وتضيف الدملوجي: كان انطلاق الطائرة بشكل طبيعي ولكن بعد مرور ما يقارب عشرين دقيقة عادت الطائرة ، المتوجهة الى عمان،ادراجها الى مطار بغداد بناء على طلب استدعاء وجه الى طاقم الطائرة وهذا الكلام سمعناه من طاقم الطائرة .

وفي المطار انفتحت باب الطائرة ليطل علينا شخص طويل القامة يرتدي زيا مدنيا يتبعه اربعة اشخاص مدنيون ايضا طلبوا من النائب محمد الدايني النزول من الطائرة ومرافقتهم الى مدرج المطار، حيث كانت تقف عدد من السيارات المدنية ، واثناء ذلك ترجل من الطائرة مع عدد من النواب الاخرين لمعرفة ما يحدث ،وبمجرد ان استقلوا سيارتهم من المطار لانعلم ماذا حدث بعد ذلك سمعنا الاخبار وفوجئنا بما حدث .

وذكر مصدر اخر في مجلس النواب: ان الاجواء البرلمانية كانت في تلك الفترة مهيأة لانعقاد المجلس واصدار قرار برفع الحصانة البرلمانية عن النائب بطلب من القضاء العراقي وفي الفترة مابين اجتماع المجلس واتخاذ قرار رفع الحصانة كان الدايني قد تسرب من بين ايدي القوات الامنية وعيون المراقبة مع احد النواب ليختفي في مكان مجهول حتى لحظة إلقاء القبض عليه في العاصمة الماليزية كوالالمبور.خلال لحظات غيابه المثيرة والمريبة كانت الاسئلة تتوالى على لسان الشارع العراقي واعضاء مجلس النواب والسياسيين، اسئلة مثل: اين ذهب الدايني؟ كيف اختفى؟ من سرّبه؟ ماذا كانت تفعل القوات الامنية ؟ اي نوع من التواطؤ حصل لينفذ بتلك السهولة ؟ وتحت اي غطاء تجاوز كل سيطرات المطار؟ اسئلة لم تتم الاجابة عليها بشكل شفاف وواضح، وبقيت الاجابات شبحية مثل شخصيته، البعض قال انه شاهده في سوريا والبعض الآخر اكدوا انه يتجول في شوارع عمان، فيما اشار البعض الى ظهوره المفاجئ على كورنيش النيل.

وبين الحقيقة والاشاعة والتكتم لم تظهر حتى الآن الحقائق التي ينتظرها الشارع العراقي . غير ان المؤكد من كل ذلك هو ان الدايني في قبضة العدالة الدولية في ماليزيا بانتظار حسم موضوعه وتسليمه الى القضاء العراقي. فهل سيتم التسليم ام ان مفاجأة من العيار الثقيل ستجعل الدايني يفلت ثانية من قبضة العدالة العراقية؟

خلفية الاتهامات الموجهة للدايني

هز انفجار نفذه انتحاري بحزام ناسف في كافتيريا داخل مجلس النواب في ١٢نيسان من عام ٢٠٠٧ أدى الى استشهاد ثلاثة بينهم النائب عن جبهة الحوار محمد عوض بالإضافة إلى إصابة ٢٠ آخرين بجروح بينهم عدد من الصحافيين والعاملين في المبنى. وكان الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في ذات الوقت قد صرح إن ابن شقيقة النائب محمد الدايني رياض الدايني اعترف بمسؤولية شقيقه عن التفجير الذي حدث في مبنى المجلس . واشار عطا في حينها الى أن من يرتكب جريمة يجب معاقبته وإلقاء القبض عليه أما إذا كان نائبا فيجب أن ترفع عنه الحصانة البرلمانية ليتم إلقاء القبض عليه.

وقال ابن شقيقة النائب محمد الدايني خلال الاعترافات التي بثت خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد القاء القبض عليهم في بغداد شهر شباط عام ٢٠٠٩ إن خاله النائب محمد الدايني هو من أدخل الشخص الذي قام بالتفجير في مبنى البرلمان العراقي قبل أقل من سنتين وأدخل معه الحزام الناسف بمساعدة صاحب مطعم البرلمان وأنه من قام بتهجير العوائل من حي القادسية في بغداد والمسؤول عن عمليات اطلاق الهاونات على المنطقة الخضراء وتنفيذ عمليات خطف وقتل وتسليب في منطقة المنصور. لكن النائب الدايني نفى التهم التي نسبت إليه مشيرا إلى ان الاعترافات التي أدلى بها إفراد حمايته «قد انتزعت بالقوة» واصفا تلك التهم بالكيدية.

من هو الدايني

الدايني من مواليد محافظة ديالى في العقد الرابع من عمره ، وأصبح عضوا في البرلمان في انتخابات ٢٠٠٥ ضمن جبهة الحوار الوطني التي تتألف من ١١ عضوا. ويصف الدايني نفسه بأنه وطني ويقيم في بغداد، فيما تعيش زوجته وابنته وأفراد الأسرة الآخرون في الأردن. ولدى توليه منصبه، اعتبر الدايني، أن جزءا من المسؤولية الدستورية الملقاة على عاتقه، باعتباره جزءا من السلطة التشريعية، يتمثل في مراقبة المؤسسات في العراق، وذلك للتأكد من أنها تعمل وفقا لأحكام القانون، واحترام حقوق الإنسان. وبحسب مصادر خاصة ومطلعة على قضية النائب محمد الدايني، اكدت ان من ضمن الاتهامات الموجهة الى الدايني هي القتل والتهجير القسري والتمييز العنصري في مدينة ديالى فضلا عن تقديم الكثير من الدعاوى والشكاوى ضده الى القضاء العراقي وتتصدرها قضية النائب محمد عوض الذي رفعتها زوجته الى مجلس النواب ورئاسة الوزراء طالبة انزال العقوبة بحقه بعد اعتراف افراد حمايته بمشاركته في تنظيم االتفجيرات فضلا عن الجرائم الاخرى.

وقد صدرت مذكرة تطالب بتسليم المتهم الدايني من قبل الدول المجاورة والدول الاخرى وفق اتفاقيات دولية عن طريق (الانتربول) بعد ان تم نشر اسمه في النشرة الحمراء وهذه النشرة تنشر اسم كل مطلوب دوليا بتهمة ما ويسلم الى الدولة التي تطالب به بعد اثبات اصدار ملف قضائي ضده، كما اكدت مصادر اخرى ان الدايني قبل مدة كان في عمان حرا طليقا من دون ان تحرك السلطات الاردنية ساكنا لتسليمه، ورجحت هذه المصادر ان من المؤكد ان النائب الهارب يحمل جنسية اخرى غير العراقية.

إلقاء القبض

وحسب التقرير الذي نشر في (المدى) فأن مصادر حكومية اكدت بان النائب الهارب محمد الدايني تم القاء القبض عليه في العاصمة الماليزية كوالالمبور يوم الاربعاء ٢٠٠٩/١٠/١٣ وانه لايزال يحمل جواز سفر دبلوماسياً ، وبامكانه ان يتجول بحرية رغم رفع الحصانة عنه"! كذلك قامت وزارة الخارجية بتوجيه كتاب الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ،تضمن ان شخصا يدعي انه عضو في مجلس النواب العراقي ويحمل جواز سفر عراقي ،لكنه يحمل وثيقة دخول الى ماليزيا باسم شخص اخر وهو الامر الذي اثار الشكوك حوله ،وقد صرح مدير ادارة الهجرة (عبد الرحمن عثمان) ان المشتبه فيه لايزال محتجزا لانه لابد من انتظار وثيقة سفرجديدة من السفارة العراقية حتى يمكن اعادته الى دولة المنشأ.

مجلس القضاء الأعلى

في تصريح لـ(المدى) قال القاضي عبد الستار البيرقدار: ان القضاء العراقي ينتظر تسليم النائب الدايني المتهم بعدة قضايا من اجل التحقيق في صحة الادعاءات الموجهة اليه، واضاف: ان النائب في حال تسليمه للقضاء العراقي يحاكم كمواطن عادي وليس كنائب برلماني بسبب رفع الحصانه النيابية عنه في وقت سابق. واكد ان القضاء العراقي لايفرق بين شخص واخر اذا كان متهما أو بريئا فالقانون ياخذ مجراه الصحيح.

اللجنة القانونية

واكد النائب وائل عبد الطيف عضو اللجنة القانونية في البرلمان لـ(المدى): ان اللجنة ليس لها علاقة بهذا الموضوع ،فالحصانة رفعت عن النائب والامر الان متروك للقضاء العراقي وامام طاولة القضاة ،وفي حالة عدم ثبوت التهم فان النائب يعود لاشغال عضويته كنائب برلماني ،فالبرلمان واللجنة هي تشريعية ليس الا ،فاذا كان قد ارتكب او لم يرتكب جرما هذا ما سيحدده القضاء العراقي .

محمد الدايني

وفي اتصال هاتفي لـ(المدى) بالنائب سليم عبد الله من اللجنة القانونية علق على الموضوع قائلا: ان المتهم لم تثبت عليه اي تهمة والامر يحتاج الى الاثبات وهذا يتم عن طريق وجود اسس وتهم حقيقة لاثبات الادانة، اما الان فلا يمكن الجزم بان الاتهام هو متكامل وثابت دون اخذ اقاويل واتهامات من دون دلائل مادية ملموسة.

اتصالات ووجهات نظر

من جهته قال النائب مثال الالوسي: ان على الحكومة العراقية الاسراع بتسلم الدايني من السلطات الماليزية. واضاف في اتصال مع (المدى): كذلك يجب على الحكومة الكشف عن الجهات المتورطة بتهريبه الى الخارج ،مبديا استغرابه لان الحكومة لم تتعامل مع قضية الدايني بجدية، وان يكون التحرك فعليا وليس صوريا وان تكون هناك هيئة تحقيقية عاجلة ومنصفة وحيادية.

القوات الامنية العراقية

وصرح مصدر امني مخول في وزارة الداخلية لـ(المدى) :ان الوزارة تنتظر تسليم النائب المتهم الهارب محمد الدايني لغرض عرضه على القضاء العراقي ليأخذ القانون مجراه بصورة صحيحة، واجراءات القبض يجب ان تتم وفق المذكرة القانونية بحق المتهم من قبل الادعاء العام العراقي والموجهة الى القضاء بضرورة عرض المتهم امام القضاة لينال جزاءه العادل جراء ما ارتكب من جرائم اذا ثبتت بدلائل قطعية وقانونية صحة تنسيبها وادعاءاتها من قبل المشتكين.

هل تكون البوكمال منفذا لها بدلا من تسلل المهربين؟

دراسة إقامة مناطق حرة مشتركة مع سوريا

المدى / وكالات

في الوقت الذي اعلنت الحكومة انها تملك الادلة القاطعة التي تؤكد ضلوع بعثيين عراقيين مقيمين في سوريا بتفجيرات الاربعاء الدامي وانها تنتظر تسمية مبعوث اممي للتحقيق في تلك الاحداث، فإن العمل على جبهات اخرى ومنها الاقتصاد والتجارة لم يتاثر كليا بالتداعيات السياسية التي ترتبت على احداث آب الماضي.

وفي هذا السياق اكد مدير عام هيئة الضرائب انه تم خلال الفترة الماضية عقد اجتماعات مكثفة مع الجانب السوري خلال زيارة وفد الوزارة مؤخرا الى دمشق، تمخضت عن توقيع محضر مشترك بصدد المناطق الحرة بين الهيئة ونظيرتها السورية، منوها بان المحضر تضمن دراسة اقامة منطقة حرة مشتركة بين البلدين من خلال لجان فنية مشتركة بين الجانبين وكذلك تبادل التشريعات والتسهيلات والمزايا التي تمنح للمستثمرين في المناطق الحرة، اضافة الى تبادل الخبرات المتعلقة بكيفية ربط المناطق الحرة في كلا البلدين اضافة الى تبادل المعلومات والزيارات للاطلاع على الانشطة والفعاليات المقامة في المناطق الحرة.

وكشف المدير العام انه تم الاتفاق مع الجانب السوري على بحث موضوع استخدام منفذ البو كمال –قائم الحدودي للبضائع الواردة من سوريا الى المنطقة الحرة في القائم خلال اجتماعات مديري الجمارك العامة لكلا البلدين.

ويذكر ان منطقة البوكمال على الحدود السورية . العراقية هي من بين المناطق التي تستخدم لتهريب السلع والبضائع ودخول المتسللين من الاراضي السورية الى داخل الاراضي العراقية. وفي نفس السياق اكد ان الهيئة الان بصدد تفعيل مناطق حرة مشتركة مع الاردن وايران عن طريق تشكيل لجان فنية مشتركة بين الهيئة ونظيرتيها في هاتين الدولتين لوضع الدراسات والخطط الخاصة.

اجراءات تشجيعية

على صعيد متصل اعلنت وزارة المالية عن اجراءات جديدة فيما يتعلق بالمناطق الحرة في البلاد بما في ذلك اعادة النظر بالتشريعات التي تحكم عمل تلك المناطق بهدف جذب المستثمرين ورؤوس الاموال اليها. وقال مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة: ان القانون الذي لايزال يحكم تلك المناطق هو القانون القديم الذي سبق ان اصدره مجلس قيادة الثورة المنحل في النظام السابق.

واشار الى ان لدى الحكومة نية جادة لاعادة النظر في التشريعات والتعليمات التي تحكم عمل الهيئة حيث سيتم ذلك عن طريق دراسات يقوم بها متخصصون ذوو خبرة علمية وعملية عبر تشكيل لجان وحلقات دراسية خاصة بذلك للخروج بما يتلاءم والاوضاع الاقتصادية الحالية من تشريعات وقوانين بغية تفعيل عمل الهيئة في هذه المناطق الذي يؤدي بالتالي الى جذب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية وزيادة حجم صادرات وموارد النقد الاجنبي. بالاضافة الى تشجيع عودة رؤوس الاموال المهاجرة وادخال التكنولوجيا المتطورة.

واشار ان لدى الهيئة ثلاثة فروع تشمل المنطقة الحرة في خور الزبير والمنطقة الحرة في نينوى اضافة الى ما هو قائم أصلا، كاشفا عن مساع لفتح مناطق حرة اخرى في المحافظات الحدودية اضافة الى منطقة حرة قرب مطار النجف. مشيرا الى وجود طلبات استثمار لاقامة مناطق حرة قرب مطار بغداد الدولي اضافة الى منطقة صفوان بمحافظة البصرة. وكشف عن وضع خطط ترويجية مستقبلية لتلك المناطق من خلال الاستعانة بخبرات مروجين معتمدين في الخارج من ذوي الخبرة والمهارة لفن الترويج. والسؤال هنا هو: هل يصلح الاقتصاد والمصالح المشتركة ما أفسدته السياسة والاتهامات المتبادلة والانفجارات المروعة؟

معصوم أكد أن التعديلات لم تحسم للآن

المشاورات مستمرة بشأن قانون الانتخابات.. ولا اتفاق لحد الآن

بغداد / المدى

في ظل التوقعات السياسية التي تشير إلى احتمال عدم إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة في موعدها، المحدد في السادس عشر من شهر كانون الثاني عام ٢٠١٠ بسبب عدم إقرار قانون الانتخابات بعد، واحتمال تأجيلها نحو ثلاثة أشهر، اكد رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب الدكتور فؤاد معصوم ان المشاورات مستمرة بشأن قانون الانتخابات النيابية في مجلس النواب ولم نصل الى اتفاق حول هذا القانون. واضاف معصوم في تصريحات صحفية: هناك العديد من المقترحات والتعديلات في مجلس النواب لم تحسم لحد الآن، منها ان تجري الانتخابات بقائمة مفتوحة اي ان يقوم الناخب باختيار الشخص الذي يمثله وليس الكتلة، وهناك خيار الدائرة الواحدة اي ان يكون العراق دائرة انتخابية واحدة او دوائر متعددة و موضوع عدد اعضاء مجلس النواب القادم. واشار معصوم الى انه حسب الدستور العراقي فأن كل ١٠٠ الف شخص سيكون لهم ممثل في مجلس النواب، والدورة السابقة للبرلمان كان عدد اعضائها ٢٧٥ عضواً، والآن السؤال هو هل يبقى عدد الاعضاء كما هو عليه الآن، أو يتم زيادة الأعضاء حسب الاحصائية التي اعلنتها وزارة التجارة والتي تقول ان عدد سكان العراق بلغ ٣٢ مليون ونصف المليون نسمة، وحسب هذه الاحصائية فان عدد اعضاء البرلمان سيصبح ٣١١ عضواً، ولكننا لانقبل بهذا لأنه مثلا هناك محافظة نينوى، قد حصل فيها زيادة تبلغ ٨٥٪ اما محافظة السليمانية فان نسبة الزيادة فيها لاتصل الى ٤٪ وهذه الأمور لم تحسم حتى الآن.

فؤاد معصوم

وبشأن مسألة كركوك واجراء الانتخابات فيها، قال معصوم: نحن في مجلس النواب اكدنا مراراً اننا لانعارض ان يكون العراق دائرة واحدة او دوائر متعددة او ان تجري الانتخابات بقائمة مفتوحة أو مغلقة، لكن هناك من يحاول إقحام كركوك كبند من القانون، اما تأجيل الانتخابات فيها او الابقاء على اعضاء مجلس النواب الحاليين او تقسيم المحافظة الى أربع دوائر انتخابية، وهذه المقترحات كلها مخالفة للدستور والقانون. واوضح: لقد قدمت قبل فترة مقترحاً الى مجلس النواب اكدت فيه اننا لن نقبل ايجاد حالة خاصة لمحافظة كركوك لأن شأنها شأن اي محافظة عراقية اخرى، كما واكدنا اننا نوافق على ادخال فقرة في القانون تنص على ان اي شك أو خلل موجود في سجل الناخبين في اية محافظة يجب مراجعته وتدقيقه، لكن لن نقبل باقحام كركوك في القانون، وقلنا لهم اذا اصريتم على هذا الموقف وحصل القانون على اغلبية الاصوات سنستخدم حق الفيتو في مجلس رئاسة الجمهورية، وهذه الاجراءات واستخدام الفيتو واعادة القانون الى مجلس النواب ستستغرق وقتا طويلا ما يؤدي الى تأجيل الانتخابات، ومسألة التأجيل مخالفة للدستور وليست من مصلحة اية جهة، وقد وافق عدد من الكتل السياسية على مقترح عدم ايجاد حالة خاصة لكركوك ،واذا تم الوصول الى اتفاق، سيتم التصويت على القانون يومَ الاثنين، واذا لم يتم التوصل الى الاتفاق ستؤجل الانتخابات، ونحن أكدنا في جميع اجتماعاتنا ان الهدف من ادخال كركوك في قانون الانتخابات هو من أجل تأجيلها، لكنهم يتحججون بمسألة كركوك لتأجيل الانتخابات، واننا لسنا على خلاف مع الكتل الاخرى على مقترحات القائمة المفتوحة أو عدد اعضاء مجلس النواب، لكننا لن نقبل ان يتم ايجاد حالة خاصة لكركوك او تأجيل الانتخابات فيها.

واضاف رئيس كتلة التحالف الكردستاني ان هناك من يحاول ان يجعل من الكرد كأنهم وراء تأجيل الانتخابات بسبب مسألة كركوك، ونحن نؤكد بأننا نوافق على جميع المقترحات والتعديلات على قانون الانتخابات، الا اننا لا نوافق على تأجيل الانتخابات في مدينة كركوك، ونقول لهم إنكم انتم السبب في تأجيل الانتخابات في العراق وليس نحن.

العدل: القرار جاء لأغراض تدريب المنتسبين

تظاهرة لحراس الاصلاحيات احتجاجا على نقلهم

بغداد / افراح شوقي

في الوقت الذي تظاهر فيه نحو (٧٥) من منتسبي دائرة الاصلاح العراقية/ السجون امام مقر وزارة العدل امس الاحد للاحتجاج على أوامر نقلهم الى اقسام السجون في المناطق الشمالية ومنها سجن بادوش في الموصل وسجون المطار، اكدت وزارة العدل ان امر النقل لاغراض التدريب وليس عقوبة.

وقال لفيف من المتظاهرين في تصريحات لـ(المدى): «نطالب المعنيين بتوضيح اسباب نقلنا رغم ان معظمنا مضى على خدمته الوظيفية اكثر من ٢٠ عاماً ولم نرتكب اي مخالفة توجب العقوبة» واضافوا: ان «قرار النقل جاء بعد اكتشاف حالات فساد اداري كثيرة من قبل المنتسبين الذين سكتوا على مضض عنها طيلة الفترة الماضية، لكنهم عوقبوا بقرار النقل».

من جهته قال المفتش العام في وزارة العدل احمد العباسي: ان قرار النقل ليس عقوبة، بل جاء لمقتضيات المصلحة العامة. واضاف العباسي: ان حراس الاصلاحيات مكلفون بالتدريب في سجن المطار (كروبر) لمدة ٢١ يوما لتلقي التدريبات واكتساب المعلومات الحديثة بشأن التعامل مع النزلاء والموقوفين وفق معايير حقوق الانسان، لكن المتظاهرين لا يرغبون في التدريب بهذا السجن للفترة المذكورة. وتابع المفتش العام: انه التقى مع ممثلين من المتظاهرين وجرى افهامهم ان النقل ليس عقوبة.

وتساءلت عدد من منتسبات القسم بينهن نضال واخلاص وزينة واميرة وانعام (باحثات اجتماعيات) عن السرعة التي تم بها تنفيذ امر النقل واصدار اوامر الانفكاك، وتابعن: معظمنا لايستطيع تنفيذه لبعد مناطق سكنانا عن المكان المنقولين اليه، وصعوبة الاوضاع الامنية هناك، ما حمل الكثير من المتظاهرين على الامتناع عن تنفيذ الاوامر خشية التصفية الجسدية الشائعة في منطقة بادوش في الموصل. ويذكر ان منطقة بادوش لا تزال تعاني صعوبات امنية، وهناك مخاطرة كبيرة في ممارسة العمل ، علماً ان قرارات النقل شملت نساء كثيرات من منتسبات الدائرة، وسبق ان حصلت حالات اغتيال واسعة هناك.

تظاهرة جرت امام مبنى وزارة العدل امس

المتظاهرون: عصام حويل مطير وحيدر وعباس وحسن علي كريم قالوا: ان اسباب النقل تمثل خديعة كبرى للراي العام وتسويف لامر النقل، كونها ذيلت تحت ذريعة الاشتراك بدورات تأهيلية، ومعظمنا لايحتاج اليها خصوصاً في هكذا مناطق بعيدة، وقد مضى على معظمنا سنوات خدمة طويلة، والسبب في تلك الاوامر هو رغبة المدير العام الحالي في تعيين عدد من معارفه بدل المنتسبين المنقولين، كما ان هناك الكثير من الشكوك حول تغطية حالات فساد مالي في سجون الرصافة والتي جرى اشعال النيران فيها امس الاول وقيدت الحادثة ضد مجهول واغلق الملف سريعاً ولانعرف اين وصل التحقيق فيه وقد ابعدت وسائل الاعلام عن تغطيته ايضاً.

وشكا سالم علي من التنقلات العشوائية والسرعة التي تجري في الفترة الاخيرة قائلا: لقد اتعبتنا التنقلات العشوائية من دون ان نعرف الاسباب هل تصدقين اني استملت (٨) تنقلات خلال مدة ٣ اشهر!!اخرها كان لسجن المطار.

وانتظمت وسط المتظاهرين اكثرمن ٢٥ موظفة تم نقلهن من سجن النساء الى سجون بادوش ودوائر رعاية القاصرين في محافظات كثيرة، ومعظمهن اشتكين من صعوبة تنفيذ اوامر النقل كونهن امهات ولديهن اطفال قاصرون، بعضنا نقلن الى ابراج السجون.